

تعديل المرسوم 6433 يحمي حقل "قانا" وقد ينهي التفاوض خلال 3 أشهر: تثبيت الخط 29 في الامم المتحدة يرغم تل أبيب على العودة للتفاوض

## موريس متي

فرض الوفد الـ#لبناني المفاوضات لـ#ترسيم الحدود البحرية الجنوبية قواعد أساسية للتفاوض مع الجانب الاسرائيلي خلال الجولات غير المباشرة التي شهدتها نقطة رأس الناقورة، حتى أعاد الوفد خلط الأوراق ووضع قواعد جديدة للعبة تهدف إلى تحصين موقف لبنان التفاوضي بعد مطالبته بتوسيع نطاق الحدود البحرية لجنوب لبنان بمقدار 1430 كيلومتراً مربعاً والانتقال إلى الخط 29 البحري، لتضاف إلى المنطقة المتنازع عليها سابقاً والتي تبلغ مساحتها 860 كيلومتراً مربعاً ويحدها الخط 23، مع إصرار الوفد اللبناني على ضرورة تعديل المرسوم 6433 من أجل تعزيز موقفه التفاوضي وتثبيت نقاط القوة واعتماد الخط 29 كأساس قوي للمفاوضات.

## الاحداثيات والخط 23

بالعودة إلى العام 2010، فقد رفعت السلطات اللبنانية إلى الأمم المتحدة الإحداثيات الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة مع تحديد حدود لبنان الجنوبية وفقاً لترسيم العام 2009 الذي عدّل حدود العام 2007 التي تم تحديدها بموجب اتفاقية بين لبنان وقبرص تقضي بوضع الخط 23 الذي يمتد من رأس الناقورة بطول 131 كلم إلى البحر المتوسط بزاوية متوسطة 291 درجة. وبعد بضعة أشهر، قامت الحكومة الاسرائيلية بترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بالمياه الاسرائيلية حيث رسمت هذه الحدود على مسافة 17 كلم داخل المنطقة البحرية اللبنانية، ما يعني تداخل المنطقتين الخالصتين اللبنانية والاسرائيلية بمساحة 860 كلم<sup>2</sup> وهي المنطقة الاساسية المتنازع عليها، مع أخذ الخط 23 بالنسبة إلى لبنان في الاعتبار.

في تشرين الاول 2011، أصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم 6433 الذي حدد الحدود البحرية اللبنانية التي تشمل المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً لترسيم العام 2009، لتقوم وزارة الخارجية اللبنانية في ما بعد بإيداع هذا المرسوم بحثيثاته وخرائطه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن، من المهم التذكير بأن هذا المرسوم لحظ عبارة تسمح للبنان بإعادة النظر مستقبلاً في حدوده ونقاطه وإحداثياته البحرية، ما ينقذه للاحية تعديل المرسوم وإعادة تحديد النقاط والخرائط والاحداثيات.

ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية - الاسرائيلية والخلاف حول الخطوط البحرية للتفاوض عمره أكثر من 10 سنين، ومطالبة المسؤولين العسكريين اللبنانيين بضرورة تعديل المرسوم 6433 لجهة اعتماد الخط 29 كحدود بحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان لم تتوقف، وهو ما يصير عليه الوفد اللبناني الذي عاد ليؤكد خلال اجتماع ترأسه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وجمع أعضاء الوفد المرافق وخصص للبحث في ملف المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية. وقدم الوفد إلى عون تقريراً يتضمن مراحل المفاوضات منذ انطلاقتها وحتى تاريخه، واستراتيجية متكاملة للمرحلة المقبلة، بما يضمن مصلحة لبنان العليا في المحافظة على حقوقه في ثرواته في المنطقة الاقتصادية الخالصة. وفي هذا السياق، تؤكد المعلومات ان الوفد طالب الرئيس عون بضرورة طرح التقرير على طائفة مجلس الوزراء لكي يأتي محفزاً لتعديل المرسوم 6433، وهو ما حملته الوفد أيضاً إلى وزير الخارجية عبدالله بوحبيب. ولا بد من التذكير هنا بأن تعديل المرسوم كان يجب ان يطرح على طائفة مجلس الوزراء العام الفائت، وتحديدًا يوم 21 تموز 2020، اي قبل بضعة أيام من انفجار مرفأ بيروت. يومها، سحب الملف بسحر ساحر، فحصلت كارثة المرفأ واستقالت الحكومة، ليطلب من الوفد المفاوضات بعد اسابيع قليلة بدء مهمته من دون التسلح بالمرسوم المعدل.

خلال هذه الفترة، أصر رئيس الحكومة السابق حسان دياب على عدم عقد أي جلسة لحكومة تصريف الاعمال، ليتم توقيع تعديل المرسوم من قبل دياب ووزيرة الدفاع السابقة زينة عكر، ووزير الأشغال العامة والنقل السابق ميشال نجار، وأحيل رسمياً بعد ذلك على رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه. الرئيس عون أصر على ان يُقر التعديل في مجلس الوزراء ما أحر هذه العملية أكثر من سنة حتى تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لتصبح المهمة بين يديها. وفي السياق عينه، تشير المعلومات إلى ان تعديل المرسوم 6433 يهدم الطريق للإنتهاء من عملية ترسيم الحدود الجنوبية في فترة قد لا تتخطى الثلاثة اشهر، إلى ان يأتي الحل مقبولاً من الجميع، اي من الجانب اللبناني والاسرائيلي والاميركي.

## بين الخط 23 والخط 29

في العام 2011 وقبل شهر ونصف شهر من صدور المرسوم 6433، طلبت الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي من خبراء بريطانيين ضمن المكتب الهيدروغرافي للمملكة المتحدة (UKHO) إجراء دراسة تقييمية حول الحدود البحرية الجنوبية للبنان. يومها خرجت الدراسة التي وضعها هؤلاء الخبراء باقتراحين يمكن الاخذ بهما كمنطلق لأي مفاوضات لترسيم الحدود بحسب هؤلاء الخبراء. الاقتراح الاول بالنسبة إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان يلحظ خطأ بحريا يعطي لبنان 300 كلم مربع إضافية، أما الالهم فهو ما تضمنته التقرير للاحية ظهور خط جديد يحمل الرقم 29 ويعطي لبنان مساحة بحرية إضافية عند 1430 كلم مربع. وهذه المقاربة شبيهة بنتائج الدراسة التي قام بها بين العامين 2012 و 2013 مساعد نائب رئيس أركان العمليات العقيد البحري مازن بصبوص وهو عضو الوفد اللبناني المفاوضات، ويؤكد فيها ان تعديل المرسوم 6433 يعطي لبنان مساحة 1430 كلم مربع تضاف إلى المنطقة المتنازع عليها بمساحة 860 كلم مربع انطلاقاً من الخط 23. كما يظهر هذا الخط، اي الخط 29، في دراسة أعدها الخبير في القانون الدولي للحدود البحرية والمتخصص في نزاعات الحدود نجيب مسيحي وهو أيضاً عضو في الوفد اللبناني المفاوضات. لكن اللافت يومها، ان الدراسة التي أعدها

## أهمية تعديل المرسوم 6433

- يُعدّ تعديل المرسوم 6433 ضرورة قصوى، لا سيما أن من بين البلوكات الـ 10 في المنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة بموجب المرسوم الرقم 42 وهو مرسوم تحديد البلوكات لعام 2017، ثلاثة منها تقع في المنطقة المتنازع عليها والتي تضمّ أيضاً جزءاً من حقل كاريش. وتعديل المرسوم 6433 أي تثبيت الخط الرقم 29 بدل الخط 23 مع الحثيات والخرائط في الامم المتحدة يُعتبر أساسياً وجوهرياً للبنان لجهة مصير مفاوضاته مع الجانب الاسرائيلي. كما من الضروري توحيد الموقف التفاوضي بين الموقف الرسمي اللبناني وموقف الوفد المفاوض الذي يجب عليه الدفاع عن الموقف اللبناني بكل الطرق الدبلوماسية والقانونية واستناداً إلى القانون الدولي وقانون البحار.
- الخط الرقم 29: هو خط مهم جداً من الناحية القانونية، كونه ينطلق من نقطة رأس الناقورة في آخر نقطة للبر عند البحر، وهو انطلاق اساسي وجوهري لأي ترسيم للحدود البحرية بين دولتين استناداً إلى قانون البحار، والاهم ان هذا الخط ظهر في اتفاقية Paulet – Newcombe الفرنسية – البريطانية التي رسمت الحدود بين لبنان في فلسطين في العام 1923.
- الخط 29: نقطة انطلاقه صحيحة، يتبع تقنية خط الوسط من دون احتساب أي تأثير لصخرة "تخليت" التي يصر الجانب الاسرائيلي على اعتبارها جزيرة ويجب الاخذ بتأثيرها الكامل عند ترسيم الحدود مع لبنان، فيما لا تتخطى مساحة هذه الصخرة 20 متراً مربعاً وتغمرها المياه معظم أشهر السنة، وبالتالي لا يمكن اعتبارها جزيرة استناداً إلى القوانين الدولية. وتؤكد مصادر الوفد اللبناني المفاوض انه مرتاح جداً لناحية الدفاع عن الخط الرقم 29 القانوني والتقني الصحيح.
- أما بالنسبة إلى الخط 23 الذي اعتمده لبنان في المرسوم 6433، والمطلوب تعديله، فهو خط ضعيف جداً بالنسبة للقانون الدولي لكونه أساساً لا ينطلق من نقطة البر عند رأس الناقورة بل من نقطة عشوائية (Random Point and Position) كيف يمكن الدفاع عن هذا الخط، خصوصاً أنه يعطي تأثيراً كاملاً لصخرة "تخليت"، اي يدعم الموقف الاسرائيلي، فيما يجب تجاهل اي تأثير لهذه الصخرة عند الترسيم (Disproportional Effect)، مع التأكيد ان الخط 23 عشوائي ولا يستند إلى أي تقنية لترسيم الحدود (Rundom Line).

## الاسباب الاساسية للانتقال إلى الخط 29

- الابقاء على الخط 23 من دون تعديله في المرسوم 6433 ونقله إلى الخط 29، يأتي لمصلحة الجانب الاسرائيلي. فالزام لبنان بالخط 23 وحصر المفاوضات بمساحة 860 كلم مربعاً، يعني ان على لبنان الدفاع عن خط لا يمكن الدفاع عنه تقنياً وقانونياً، وبالتالي، وهنا الخوف الكبير، أن نصل في نهاية المطاف إلى مرحلة تنازل لبنان عن الخط 23 الضعيف والذهاب بالمفاوضات إلى خط آخر شمال الخط 23، اي خط "هوف" وهو الخط الوحيد الذي لديه اساس تقني، وهو الخط المرفوض من كل اللبنانيين. هذا الخط يعطي لبنان 500 كلم مربع والجانب الاسرائيلي 360 كلم مربعاً من إجمالي المنطقة المتنازع عليها استناداً إلى الخط 23 وهي 860 كلم مربعاً بالإجمال. المعادلة بالتأكد محجفة لا بل كارثية للبنان، ومع الاشارة إلى ان خط "هوف" يعطي تأثيراً كاملاً لصخرة "تخليت" على عملية الترسيم، ما يعني خسارة لبنان أكثر من 1800 كلم مربع من حقوقه في مياهه البحرية.
- ومن الاسباب الاساسية التي يجب ان تحفز الحكومة اللبنانية على تعديل المرسوم 6433 في أول جلسة لها، هي ان هذا التعديل يعتبر ورقة ضغط تجبر الاسرائيلي على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات. فالسلطات الاسرائيلية تربط العودة إلى المفاوضات بحصر التفاوض بالمساحة المتنازع عليها مع اعتماد الخط 23 أي 860 كلم مربعاً. واعتماد لبنان على الخط 23 في مفاوضاته يريح الجانب الاسرائيلي ولا يدفعه للعودة سريعاً إلى المفاوضات، فهو الفائز في كل الاحوال. ولكن بتعديل نقاط التفاوض والخط البحري اللبناني مع تثبيت الخط 29 في الأمم المتحدة، هذا الامر سيرغم الاسرائيلي على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات وطلب الوساطة للتوصل إلى حل.

## تعديل المرسوم يعوق عمل "انرجين"

- تطورات لافتة حصلت في الايام الأخيرة حيث وقّعت شركة "انرجين" اليونانية عقداً مع شركة "هالبيرتون" الاميركية لتقديم خدمات متكاملة لتنفيذ حملة حفر من ثلاث إلى خمس آبار لمصلحة شركة "انرجين"، خصوصاً أن هذه الآبار التي ستحفرها الشركة اليونانية تأتي ضمن المنطقة البحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل بعد تعديل المرسوم 6433 وهي على حقل كاريش وكاريش نورث. فبحسب التقديرات، يحتوي حقل كاريش على ما يقرب من 267 مليون برميل من المكافئ النفطي من احتياطات الهيدروكربون القابلة للاسترداد. وقد رخصت إسرائيل لـ "انرجين" لاستكشاف الحقل ومن المتوقع أن تبدأ الإنتاج في الربع الأول من عام 2022، باستخدام سفينة تخزين وتفرغ إنتاج عائمة (FPSO) هي قيد الإنشاء حالياً في سنغافورة، على أن تبدأ عملية الاستخراج بحسب بيانات الشركة منتصف 2022. ومع تعديل المرسوم 6433 يتحول حقل "كاريش" العملاق إلى حقل متنازع عليه، اي نتحول إلى ما يعرف بـ"ربط النزاع" وبالتالي يهدد عمل شركة "انرجين" اليونانية التي تعمل حالياً على هذا الحقل وفي هذه الرقعة البحرية، ما يعوق حتماً عملها ويؤثر عليها للاحقة أن هذه الشركات ترفض العمل في بيئة ومنطقة متنازع عليها وغير مستقرة. وبالتالي، فان تعديل المرسوم 6433 وتثبيت الإحداثيات الجديدة للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان لدى الأمم المتحدة يحوّل المنطقة التي يقع فيها جزء من حقل كاريش إلى منطقة متنازع عليها بموجب القانون الدولي، ما يعرّض حتماً أي استثمارات تقوم بها شركة "انرجين" في كاريش لخطر الملاحقات القانونية الدولية، و"انرجين" بغنى عن هذه الدعاوى القضائية، خصوصاً ان التقييم الاخير الذي

حصلت عليه الشركة اليونانية من مؤسسة التصنيف الائتماني "موديز" يظهر ان وضعها المالي غير مستقر، وليس من مصلحتها الدخول في نزاع قضائي أو تحكيم دولي مع أي طرف. ففي حال عدّل لبنان المرسوم 6433 عليه مراسلة الامم المتحدة بالإحداثيات المعدلة والخرائط، وعلى وجه السرعة مراسلة شركة "انرجين" لإعلامها بأنها تعمل في منطقة متنازع عليها ما يحتملها المخاطر وإمكان مقاضاتها أمام المحاكم الدولية. هذا الامر سيربك كثيرا الجانب الاسرائيلي ويعيده بسرعة إلى طاولة المفاوضات، خوفا من الدخول في نزاعات قضائية أمام الامم المتحدة وتعليق العمل بحقل كاريش لسنوات. ولا بد من التذكير بما حصل بالنسبة إلى حقل "افرودايت" البحري بين إسرائيل وقبرص، حيث لجأ الجانب الاسرائيلي إلى التحكيم وأوقف العمل في الحقل لأكثر من 10 سنوات وحمل شركة "توتال" تبعات سلبية.

### حقل "قانا" اللبناني في خطر

من الاسباب الجوهرية لدفع الحكومة اللبنانية فورا إلى تعديل المرسوم 6433 هي حماية الثروات اللبنانية وحفظ حقوق اللبنانيين. فمكمن "قانا" البحري والضخم والذي تقدر إحتياطاته بمليارات الدولارات وقد يصل حجم ثرواته إلى ضعفي حقل كاريش، فان ثلثي هذا الحقل موجود في البلوك الرقم 9 اللبناني، أما الثلث المتبقي فموجود مباشرة تحت الخط 23. وقد اختارت شركة "توتال" عند تحديد نقطة الحفر في البلوك الرقم 9 اللبناني، نقطة تبعد 25 كلم عن حقل "قانا" لعدم الدخول في أي نزاعات قضائية، لكن هذا الخيار يقلل حظوظ تحقيق أي اكتشافات لمكامن نفطية وغازية. وفي حال تعديل المرسوم 6433 يمكن الانتقال مباشرة إلى الخط 29 ما يعطي لبنان كامل حقل "قانا" ويسهل عمل شركة "توتال". ومن هنا على الحكومة اللبنانية واجب حماية هذا الحقل فوار بالطرق القانونية والديبلوماسية، والحل يبدأ بتعديل المرسوم 6433. أما في حال عدم تعديل المرسوم، فالجانب الاسرائيلي يمكنه أن يبدأ الحفر والاستخراج من حقل "قانا" بغطاء دولي كون إحدائيات لبنان في الامم المتحدة تعطيه حدودا حتى الخط 23 وبالتالي يبقى جزء من "قانا" خارج هذه المنطقة، ويمكن للإسراييلي السيطرة على كامل ثروات الحقل من خلال عملية التنقيب في البلوك الرقم 72 في المياه الاسرائيلية. وفي حال اكتشفت إسرائيل حقل "قانا" من دون تعديل المرسوم 6433 تكون الخسارة كبيرة جدا للبنان، خصوصا ان الجانب الاسرائيلي سيؤكد أمام الامم المتحدة أنه يعمل في نقاط مياهه الخالصة والاحداثيات اللبنانية المسجلة في الامم المتحدة تظهر ذلك.

### السلطات اللبنانية تتحرك... ولكن!

بعدما تبلغت السلطات اللبنانية التطورات على صعيد توقيع "انرجين" عقدا مع "هالبيرتون" للعمل في المنطقة الحدودية، سارع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووزير الخارجية عبد الله بوحبيب إلى عقد اجتماع للبحث في الاجراءات التي يمكن اتخاذها في المرحلة المقبلة لمواجهة ما تقوم به إسرائيل. بعد الاجتماع طلب بو حبيب من مندوبة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفيرة أمل مدللي ومن سفارة الولايات المتحدة في بيروت التأكيد من أن إسرائيل لا تعترم التنقيب عن الغاز والنفط في منطقة متنازع عليها مع لبنان. ومن جانبها، رفعت السفيرة مدللي كتابا إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس ورئيسة مجلس الأمن مندوبة ايرلندا جيرالدين بيرن ناسون، حول الأنباء عن منح إسرائيل عقودا لتقديم خدمات تنقيب آبار غاز ونفط في البحر المتوسط في المنطقة والحدود البحرية المتنازع عليها مع لبنان. وقد يشكل الكتاب الذي وجهه لبنان إلى مجلس الامن والامم المتحدة لطلب التحقق من حصول خرق إسرائيلي ضربة للبنان، وأتى ليصب في مصلحة الجانب الاسرائيلي. فلبنان حدد أمام الامم المتحدة حدوده ضمن المرسوم 6433 على اساس الخط 23، وفي حال طلب مجلس الامن التحقق من حصول خرق إسرائيلي لناحية التنقيب في مناطق متنازع عليها مع لبنان، ستأتي الاحداثيات والخرائط التي قدمها لبنان مع المرسوم 6433 لتؤكد ان النشاط الاسرائيلي يأتي في منطقة بعيدة عن الخط 23 ما يعطي الاسرائيلي غطاء قانونيا دوليا للاستمرار بمهامه. فكان الاجدى والاعقل للدولة اللبنانية ان تعدل المرسوم 6433، وتذهب الإحداثيات والنقاط بحسب الخط 29 على أن تقدم مباشرة شكوى أمام الامم المتحدة ومجلس الامن، ما يظهر حصول خرق إسرائيلي. أما ما قد يحصل في حال عدم تعديل المرسوم وتحقق الامم المتحدة من الحدود اللبنانية المثبتة لديها، فما هو الا براءة ذمة لإسرائيل للاستمرار بعمليات التنقيب والحفر في مناطق يجب ان تكون متنازعا عليها مع لبنان.

مع تعديل المرسوم، يعود الاسرائيلي إلى طاولة المفاوضات وتعود الضغوط على الجانب الاميركي لإيجاد حل منصف للجميع. فالأميركي له مصالحه، والاسرائيلي ليس من مصلحته الدخول في نزاعات قضائية دولية والذهاب إلى تحكيم مع إمكان التوصل إلى تجميع العمل في البلوك 72 الاسرائيلي وتعطيل العمل في حقل كاريش وكامل المنطقة المتنازع عليها بعد تعديل المرسوم 6433. أما الجانب اللبناني فيعود إلى طاولة المفاوضات لحماية ثرواته وبخاصة حقل "قانا". كل هذه المعطيات قد توصلنا في نهاية المطاف إلى خط جديد بين الـ 23 والـ 29 يمكن للأميركي ان يقترحه، على ان يساهم هذا الخط بإعطاء كامل حقل "قانا" إلى لبنان مع احتفاظ الجانب الاسرائيلي بحقل كاريش، وبالتالي التوصل إلى حل يساهم في نهاية المطاف بالاتفاق على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، ولكن كل ذلك رهن بتعديل المرسوم 6433.